



لقوانين تحافظ على حقوق المرأة ودورها في المجتمع



الخطوات المقترحة من قبل لائحة لبنان حرز ان

التحديات الأساسية

لدى وصول أعضاء لائحة لبنان حرز ان الى الندوة البرلمانية سيبدرون الى:

- ✓ طلب الحفاظ على حقبة وزارة شؤون المرأة على ان تكون بعهدة امرأة.
- ✓ اقتراح وجود هيئة حوار دائمة حول شؤون المرأة تضم جميع المعنيين من ممثلين للقرار السياسي والهيئات الدينية والهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية والهيئات المدنية الناشطة في مجال حقوق المرأة.
- ✓ اقتراح قانون للجنسية يسمح للمرأة اللبنانية باعطاء الجنسية لاولادها اسوة بالرجل.
- ✓ اقتراح قوانين لسد الثغر في القانون الحالي لحماية المرأة وسائر افراد الاسرة من العنف الاسري بما يسمح بان يلقي المعتف والمعتدي العقاب الرادع.
- ✓ اقتراح تشريعات لتطوير قانون العمل بما يسمح بحماية المرأة من التحرش الجنسي وبعدم ممارسة التمييز الجندي تجاهها في اماكن العمل.
- ✓ في الكوتا النسائية: مركز القرار الاجرائي هو في مجلس الوزراء لذلك نرى انه طالما لم تجد النساء طريقها الى مجلس الوزراء فعبثا" نحاول ايجاد كوتا نسائية على مستوى النواب لذلك سنعطي الاولوية للمطالبة بكوتا نسائية في مجلس الوزراء.

لئن حصل تقدم ملموس في السنوات الماضية في مجال القوانين التي تحافظ على حقوق المرأة ودورها في المجتمع فان ذلك لم يمنح حتى الآن المرأة اللبنانية كافة حقوقها لذا وجب متابعة المسيرة لبلوغ الهدف المرتجى. اما التحديات الاساسية التي تعترض هذه المسيرة فهي:

- o قانون الجنسية: لا يسمح للمرأة باعطاء الجنسية لأبنائها وفي ذلك عدم مساواة بحقوق الرجل.
- o قانون حماية المرأة وسائر افراد الاسرة من العنف الاسري صدر هذا القانون في ٢٠١٤/٥/١٥ وذلك بعد مشورات وبعد الخضوع لتعديلات واسعة افرغته من العديد من معانيه وزخمه، وبخاصة، افرغته من بعده المتصل مباشرة بالعنف ضد المرأة والفتاة، وقد تضمن هذا القانون مواد وتعابير تم التحفظ عليها من قبل الهيئات النسائية.
- o قانون العمل: أهم انجاز في السنوات الاخيرة كان تعديل اجازة الامومة فأصبحت عشرة اسابيع براتب كامل للموظفة والاجرة على حد سواء وللمرأة العاملة في القطاع الخاص. لكن قانون العمل لا يحوي حتى اليوم مواد خاصة تحمي المرأة من التمييز الجندي في مكان العمل ولا يفرض المساواة بين المرأة والرجل من حيث الراتب حين تؤدي المرأة نفس عمل الرجل ولا يحتوي على عقوبات تردع التحرش الجنسي.
- o الكوتا النسائية: لم يحمل قانون الانتخابات الصادر في العام ٢٠١٧ (٤٤/٢٠١٧) اي جديد بالنسبة للمرأة. وفي حين تقدمت الحكومة سابقا" بمشروع لقانون الانتخاب يتضمن كوتا للمرأة، رفض مجلس النواب اقرار الكوتا. وقد بقي مشروع القانون في التداول لعدة سنوات وشاركت النساء في بعض مداوات اللجنة الخاصة بقانون الانتخاب وأسمعت وعودا" كثيرة. لكن القانون الاخير لم يحمل اي تدبير خاص من اجل التسهيل على المرأة اللبنانية المشاركة الفعلية في الانتخابات تمهيدا" لدخولها الى المجلس النيابي.